

عقد مقاولات رقم (٨٧٠ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها / ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية المستفيدة من عملية " أعمال ميكنة محطة تحصيل الرسوم الغرفة (محافظة البحر الأحمر) " يمثلها قاتلنا في التوقيع على هذا العقد .

السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد
بصفته/ رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري
(طرف أول)

أنه في يوم الاحد الموافق ٢٠٢٥/٤/٢٧

ثانياً: الهيئة القومية لسكك حديد مصر (شركة تكنولوجيا معلومات النقل - ترانس اي تي) مقرها/ ميدان رمسيس - القاهرة شكلها القانوني / - والمصنفة / — سجل تجاري رقم / — بطاقة ضريبية رقم / — مأمورية ضرائب / — كود / — بطاقة تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولى التشييد والبناء رقم / — فئة / — تصنيف / — تنتهي في —/—/— تليفون رقم ٢٢٥٧٧١٣٨٨ فاكس ٢٢٥٧٤٠٠٠ .

بريد الكتروني Chairmanoffice@enr.gov.eg

ويمثلها السيد المهندس / محمد عامر عبد العزيز الجنسية مصرى بصفته/ رئيس مجلس الادارة وينوب عنه في التوقيع السيد المهندس / خالد محمد عطيه بطاقة رقم قومي ٢٦٤١٠٢٣١٣٠٢١١ بموجب توقيض مرفق بصفته / رئيس مجلس الإداره والعضو المنتدب لشركة تكنولوجيا معلومات النقل ترانس اي تي (المملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر بنسبة ١٠٠٪) .

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ " أعمال ميكنة محطة تحصيل الرسوم الغرفة (محافظة البحر الأحمر) " ، وذلك بغرض تلبية احتياجاتهما بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل ، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية ، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات العرض المقدم منه ، والذي قبله الطرف الأول . وفي ضوء اعتماد السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإداره وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولاحقته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعروكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر للتعاقد على " أعمال ميكنة محطة تحصيل الرسوم الغرفة (محافظة البحر الأحمر) ". ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد ، وما أوصلت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بـ ١٦٠٣١،٥٢ جنيه (فقط وقدره ستة عشرة مليون واحد وثلاثون ألف وخمسة وعشرون جنيها لا غير) ، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٤ وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي :

المبدأ الأول

يعتبر التمهيد السابق ، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول ، وكافة المكاتب والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين ، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتكملاً لأحكامه .

